مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: الشرق الأوسط من الاستبداد إلى مخاوف الطائفية – العراق أنموذجاً –
اسم الكاتب: أ.م.د.رغد نصيف جاسم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7715
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 14:54 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

DOI: https://doi.org/10.25130/tjfps.v3i7.79

TJFPS

ISSUE 7

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

الشرق الأوسط من الاستبداد إلى مخاوف الطائفية - العراق أنموذجا –

" From Authoritarianism to Sectarian Concerns in The Middle East – Iraq as an Example"

Ragad Nsaeif Jassem [a]
University of Baghdad/ College of Political Science [a]

ا.م.د. رغد نصيف جاسم [a] *
[a] كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد

Article info.

Article history:
- Received 24 July. 2016
- Accepted 10 August. 2016
- Available online 30 September. 2016

Keywords:
- Middle East
- Despotism
- Sectarian concerns
- Iraq

Abstract: The political sects with a religious inclination have entered into competition with the state, which appears to be based solely on the principle of equality. These states serve as fertile ground for the multiple religious sects that have a significant influence. Religion, in general, connects social and political reality to an absolute higher truth. From a religious perspective, the social reality and political system are considered illegitimate. This applies to both the political system and the individual citizen.

©2016 Tikrit University \ College of Political Science. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

* **Corresponding Author:** Dina Hatif Maki ,**E-Mail:** Ragad.69@gmail.com , **Tel:xxx , Affiliation**: University of Baghdad/ College of Political Science

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : 24/ تموز /2016
- القبول : 10/آب /2016
- النشر المباشر: 30/ ايلول /2016

الكلمات المفتاحية :
- الشرق الأوسط
- الاستبداد
- مخاوف الطائفية
- العراق

الخلاصة : لقد دخلت المذاهب السياسية ذات الصبغة الدينية في منافسة مع الدولة التي تستند في الظاهر فقط إلى مبدأ (المساواة)، حيث ان هذه الدول تكون تربة خصبة تتغذى عليها المذاهب الدينية المتعددة التي لها التأثير الفعال، لان الدين يربط بشكل عام الواقع الاجتماعي والسياسي كحقيقة بالحقيقة المطلقة العليا، فالواقع الاجتماعي والنظام السياسي يعدّان من وجهة النظر الدينية غير شرعيين، وهذا ينطبق على مستوى النظام السياسي وعلى مستوى المواطن.

مقدمة:

الطائفية: هي ذلك التنوع الديني الذي يهدف إلى: تحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية أو ثقافية، مثل المحافظة على مصالح مكتسبة أو النضال من اجل تحقيق أهداف محددة: كالمزايا لزعماء أو أبناء طائفة معينة في مواجهة طوائف أخرى، وعادة ما تستخدم الطائفية (الدين) كوسيلة لتحقيق أهداف دنيوية.

إن الطائفية ترتبط بمعادلة عكسية مع مفهوم (المواطنة)، وهذه المعادلة محكومة بالعقد الاجتماعي من ناحية، والفطرة الإنسانية المرتبطة بثقافة الاحتماء من الخوف من ناحية أخرى، ومن المعروف: إنّ ضعف مؤسسات الدولة يؤدي إلى: تقدم البنى التقليدية في المجتمع لتأخذ دورها، وعندئذ تأتي الفرصة إلى الطائفية والقبلية والعشائرية، وبذلك تكون الطائفية نقيضا للمواطنة ورديفا للمصلحة.

والطائفية لا تمتلك الصفة الشرعية، فهي وليدة أوضاع غير مستقرة لمؤسسات الدولة والمجتمع. ولكن ذلك لا يعني: إنّ وجود الطائفية بين أبناء المجتمع يؤدي إلى: ظهور ظاهرتي: الاجتثاث والتطرف المقيت، إذ أن الأخيرة تمثل: الإرهاب المحكوم بالأطراف الخارجية الذي يطغى على السطح بعد انهيار العقد الاجتماعي.

إنّ اندلاع أعمال العنف الطائفي في بعض أجزاء المنطقة يكشف لنا عن وجود عيوب خطرة في العقد الاجتماعي بين أبناء الدولة الواحدة. فهل إن اندلاع العنف الطائفي في بعض أجزاء المنطقة ناجم عن سلامة عملية التحديث في هذه الدول؟ أو ان الثقافة العربية الإسلامية تنطوي على أعراف ينظر إليها، وكأنّها أزمة للثقافة العربية الإسلامية؟ أم ان النظرة الدونية والاقصائية للآخر التي يلجا إليها مثيرو العنف الطائفي؟ أو ان التدخل الأجنبي هو ما يمكن ان يفسر لنا ولو جزئيا إرساء العنف الطائفي؟

ان اشكالية الدراسة تتمثل في: إنّ هنالك شبه فشل للمواطنة بعد أن ضاقت الفجوة بين الدولة والمجتمع المدني، وتكاد تحل محلها الانتماءات الدينية والمذهبية، وسادت الولاءات الأولية على الولاء للدولة، وهكذا أصبحت العشيرة والقبيلة ملاذا يلجا إليه الفرد للدفاع عن النفس، وأصبحت بدائل للدولة في وظيفتها للسهر وضمان رفاهية مواطنيها.

وتأتي الفرضية لتؤكد أن الظروف غير الطبيعية التي تعرض لها المواطن العراقي من استبداد وحروب وحصار اقتصادي واحتلال عسكري تجلت في انهيار مؤسسات الدولة وضياع ثروات العراق وفقدان الأمن، وهذه الظروف مجتمعة انعكست على المواطن العراقي عن طريق الخلل في التنشئة الاجتماعية السياسية في كل مراحلها، يقابلها ضعف إمكانية مؤسسات الدولة من توفير حقوق المواطنة وأدى ذلك إلى شعور المواطن بالخوف ومن ثم الاتجاه إلى الانتماءات الفرعية لحماية نفسه مما ولد ضعف الشعور بالمواطنة، وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج السلوكي والمنهج المقارن، فهي دراسة اجتماعية سياسية نفسية. إن كل هذه الأسئلة المطروحة بحاجة إلى أجوبة وافية سنحاول الوصول إليها عبر مفردات دراستنا هذه متخذين من العراق انموذجا للدراسة.

المبحث الأول

الإطار ألمفاهيمي للطائفية والاستبداد

إن مفهوم أو مصطلح (الطائفية) لا يحصر بين الأديان والمذاهب، وإنما يتضمن كل تعصب جماعة ضد جماعة أخرى سواء أكانت طبقة اجتماعية على أساس المهنة أو اللون أو حتى الرأي والعشيرة والجنس، مثلما هو التعصب ضد مجتمع النساء[1].

و(الطائفية) ليست جديدة كما ارتبطت نشأتها الأولى بالسلطة، حيث كانت موجودة في العراق منذ العصر الأموي، مرورا بالعصر العباسي، ثم الصفوي والعثماني، وثم أخذت منحى جديدا مع تأسيس الدولة العراقية الحديثة، إذ تعد الأطراف الخارجية لاعبا مثيرا ومؤججا للطائفية.

وتعبر الطائفية السياسية عن رد فعل للازمات السياسية والاجتماعية والثقافية في العالم الإسلامي، كما إنها تقدم حلولا غير موجودة على ارض الواقع ، تلك الحلول التي يقدمها الإسلاميون تحت مسمى (الإسلام هو الحل)، وهو عبارة عن: محاولة طائفية للتكيف مع الحداثة[1].

[1] رشيد خيون، ضد الطائفية، العراق...جدل ما بعد نيسان2003، ط1، دار مدارات، لبنان، 2011م، ص 7.

وهنا ينبغي أن نفرق بين المذهبية الدينية وبين المذهبية الدينية السياسية كل طبقا لوظائفه ، إذ أن مفهوم (المذهبية الدينية السياسية) يعني: المذهبية التي تطمح إلى التأثير في الفعل السياسي للجماعات والأفراد طبقا لمعايير المذهبية، على عكس (المذهبية الدينية) التي لا يشترط فيها هذا الطابع السياسي[2].

وعليه فان (الطائفية) هي: نزعة سياسية لا علاقة لها بالعقائد الدينية أو المذهبية، وإنّها استغلت الخلافات المذهبية لأغراض مصلحيه بعيدة عن الدين، وتطورت هذه الخلافات لتصبح تعصب أعمى أشبه بـ(العصبية القبلية)[3].

وكان يعبر عن (الطائفية السياسية) غالبا بصيغة دينية، حتى ولو كانت تتعلق أساسا بمدى مصداقية الشرعية العقائدية التي يستند إليها النظام السياسي القائم فعلا، أو ارتباطها بالعقائد الأخرى الموجودة في المنطقة. فالأنظمة العربية التي تعاني منذ الستينيات من أزمة في شرعيتها السياسية والعقائدية قابلها المد الإسلامي المتنامي، وكانت هذه التربة الخصبة هي التي تربت فيها المذاهب المتعددة التي لها هذا التأثير الفاعل، لان الدين يرتبط بشكل عام بالواقع الاجتماعي و النظام السياسي[4].

وتتسم منطقة الشرق الأوسط بتنوع وتعدد الأعراق والأديان واللغات والثقافات بدرجة كبيرة جعلت أغلبية الكتاب الغربيين يجمعون على عدّها طابعا فسيفسائيا للمنطقة، حيث تنتمي اغلب شعوب المنطقة من الناحية الاثنية إلى السلالات الفرعية الآتية:(السامية، والتركية، والهندية، والآرية)، وتضم (السامية) أساسا: العرب واليهود، في حين يمثل الإيرانيون اكبر المجموعات الآرية، أما (الأتراك) فينتشرون عبر بلاد الحزام الشمالي، وهم يمثلون معظم سكان تركيا الحديثة، وهناك إلى جانب هذه الاثنيات العديد من المجموعات الاثنية الأخرى: مثل: الأكراد المنتشرون بشكل قوي في كل من: تركيا والعراق وسوريا وإيران...

وتعدّ المنطقة مهد الديانات السماوية التوحيدية الثلاث:(الإسلام، والمسيحية، واليهودية)، والتي بدورها تنقسم إلى العديد من الطوائف والمذاهب إلى جانب ديانات وعقائد أخرى، مثل: (الزردشتية) في إيران[5] *، كما

---

(1) فرهاد ابراهيم، الطائفية والسياسة في العالم العربي، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996، ص 28، نقلا عن: سعد الدين ابراهيم، تاملات في مسالة الأقليات، القاهرة، 1992.

(2) فرهاد إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص24.

(3) عبد الخاق حسين، الطائفية السياسية ومشكلة الحكم في العراق، ص1، دار ميزوبوتاميا، بغداد، 2011، ص5.

(4) فرهاد ابراهيم، مصدر سبق ذكره، ص28.

(5) نسيب شمس، "الجذور التاريخية للشرق الأوسط"... الجزيرة نت، 24اب/2003.

تسود في الشرق الأوسط من الناحية اللغوية اللغات العربية والفارسية والتركية بلهجاتها المحلية، هذا فضلا عن لغات محدودة أخرى، مثل:(العبرية، والآرامية، والسريانية)، ولا شك: أن الدين والثقافة من الأمور الأساسية في تحديد التنوع الداخلي الذي نقسم به المنطقة والهوية المميزة على السواء[1].

ولا يخفى علينا: أن (الدين) هو: الإيمان بقوة علوية سامية تأمر الناس بقيم أخلاقية وأنماط سلوكية معينة، وتبشرهم أو تنذرهم بحياة أخرى.

ويعدّ ظهور (الطائفية السياسية) ذات الصبغة الدينية في ظل الدولة الاستبدادية عملية سهلة، وذلك على وفق نظرية (ماكس فيبر) التي تنص على: أن المجتمع التقليدي يسهل له التأثير في عواطف الناس، فالشعب المستعبد يتم استغلاله إلى أقصى حد عندما يتم استغلال اللاشعور الجمعي في العقل الشعبي المعبئ بالرموز الدينية .من قبل سياسيون علمانيون هم ابعد ما يكونوا عن روح الدين والتدين الحقيقي، بل إنهم يستغلون أبناء طائفتهم لتحقيق أغراضهم السياسية، ومصالحهم الشخصية والمادية، والحفاظ على نفوذهم وسلطاتهم في الدولة على حساب أبناء طوائفهم الأخرى[2].

(*) وتبدو هكذا المنطقة تبعا لهذا التصّور فسيفساء تضم بين جوانبها شبكة معقدة من أشكال التعدد اللغوي والديني والقومي والسلالي ما بين (عرب وإيرانيين وأتراك وأرمن وإسرائيليين وأكراد وبهائيين ودروز ويهود وبروتستانت وكاثوليك وعلويين وصابئة وشيعة وسنة ويزيد يين وشركس وتركمان وآشوريين وكالدانيين...وغيرها)، ويرى البعض: أن المنطقة ما هي إلاّ مجموعة أقليات، وانّه ليس هناك تاريخ موحد يجمعها، ينظر: جميل مطر، وعلي الدين هلال، " النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1979، ص:27.

(1) وتمثل الديانة اليهودية والمسيحية والإسلام الديانات التوحيدية الثلاث الباقية في المجتمعات البشرية المعاصرة، والتي نشأت جميعها بما يعرف بـ(منطقة الشرق الأوسط)، والتي تميزت بكثير من أوجه التداخل والتقارب في بعض عناصرها ومطلقاتها الأساسية. وقد عاش العبرانيون بمصر القديمة في حدود القرن العاشر قبل الميلاد ، وكان عدد اليهود في العام 1993م، نحو(18) مليون نسمة، أي ما يمثل (3%) من سكان العالم . أما المسيحية فقد نشأت في فلسطين، ويبلغ عدد أتباعها حتى العام 1993م، ما يقارب بليون وثمانمائة وسبعين مليون نسمة، أي ما يمثل نحو(34%) من سكان المعمورة، في حين نشأ الإسلام بالجزيرة العربية، وفي العقد الأخير من القرن العشرين 1993م، تجاوز عدد المسلمين بليون نسمة، أي ما يزيد على(18%) من سكان العالم ، وهنا علينا أن نتجنب الربط بين المذهبية السياسية من ناحية والتعليمات والتوجيهات الأخلاقية للدين التي تحدد أنماط السلوك البشري من ناحية أخرى، ينظر: انتوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمة: فايز الصايغ، ط4، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2005، ص571-572.

(2) ان سلطة الرمز الديني تعني: القوة في داخل الفرد تؤثر في سلوكه وتوجهه نحو أهداف معينة ،ونعني باللاوعي ذلك الجزء من العقل الذي يدفع الفرد لاشعوريا إلى القيام بأفعال معينة، ويعطل أو يقلل من دور الشعور فيها . أما الرمز فنعني هنا به: شخصا حقيقيا أو افتراضيا، حيا أو ميتا له قدرات وقابليات استثنائية على تحقيق أهداف أو انجاز مهمات أو حل مشكلات ليس باستطاعة

ومن المعروف: انّ الرموز على أنواع، وفي دولة العراق عرفت رموزا كثيرة، بسبب قساوة السلطة في ظلمها إلى الناس، والتي أدّت إلى إنجاب رموز بطولية في التحدي، يستحضرها العراقي من اللاوعي الجمعي عندما يكون في حالة تحدي للسلطة، إلا أن اللاوعي الجمعي في العقل الشعبي، والذي يكاد يكون معبئا فقط بالرموز الدينية، والتعليل السيكولوجي هنا، هو ان الرمز الديني يكون متوحدا مع الله . القوى الأعظم الذي يغيّر الأحوال، والجبار القاهر المذل لكل من طغى وتجبر، والذي إذا أراد شيئا يقول له كن فيكون، وهو ما يريده الفرد العراقي الذي أفنى عمره بالسعي إلى تغير الحال وشعوره بالخذلان من قادة كان يعدهم أبطالا، فتحولوا إلى جبابرة لدى استلامهم السلطة[1].

ولعلّ ثقافة الخوف السياسية هي الأكثر تميزا للأنظمة الاستبدادية، إذ أنّها وعلى نحو لامناص منه تتغلغل في المجتمع بأكمله والمؤسسات برمتها، خوفا من إنزال العقاب القاسي، وعلى الرغم من ان الضحايا تكون من المعارضة السياسية، إلاّ أنّها غالبا ما تكون غير سياسية: كالأقليات العرقية والدينية والمذهبية.

المبحث الثاني

انعكاس الاستبداد على ثقافة المجتمع والعقد الاجتماعي

لقد دخلت المذاهب السياسية ذات الصبغة الدينية في منافسة مع الدولة التي تستند في الظاهر فقط إلى مبدأ (المساواة)، حيث ان هذه الدول تكون تربة خصبة تتغذى عليها المذاهب الدينية المتعددة التي لها التأثير الفعال، لان الدين يربط بشكل عام الواقع الاجتماعي والسياسي كحقيقة بالحقيقة المطلقة العليا، فالواقع الاجتماعي والنظام السياسي يعدّان من وجهة النظر الدينية غير شرعيين[2]، وهذا ينطبق على مستوى النظام السياسي وعلى مستوى المواطن.

وعند دراسة الدول الحديثة نرى: أنّ مصالح الجمهور المرتبطة بالقضايا المختلفة قد توسعت، وحتم ذلك على الحكومات الدخول في وجوه جديدة من أوجه الاقتصاد والمجتمع، بل حتى الحياة العائلية، وهنالك اتفاق شبه تام: بأنّ الحكومات مسئولة عن رفاه المواطن الاقتصادي والاجتماعي، وعلى الحكومات كذلك أن تصون البيئة وتحمي حقوق المستهلكين، وان تبت في مسائل أخلاقية، وتضمن المساواة للأقليات والنساء،

الفرد العادي تحقيقها أو انجازها أو حلها ، ويصبح الفرد و الرمز حالة واحدة من خلال الية نفسية: هي التوحد أو التماهي ويعمل على تحقيق أهداف الرمز الذي يعدها أهدافه، ينظر: قاسم حسين صالح، الشخصية العراقية المظهر والجوهر، ط2، دار ضفاف للطباعة والنشر، بغداد، 2011/ص 21.

[1] قاسم حسين صالح، مصدر سبق ذكره، ص52،

[2] فرهاد إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص28.

وتتعامل مع كم هائل من الهموم السياسية التي لم تكن على جدول الأعمال قبل جيل مضى، وعلى الحكومات الديمقراطية: أن تتطور بشكل يمكنها من خدمة المصالح السياسية المتزايدة للشعوب المعاصرة، فلا يمكن الاستمرار في عملها على ضوء ما تم تشكيله من البنية الجوهرية للمؤسسات الديمقراطية المعاصرة في القرن التاسع عشر، لان المجتمع قد تغير كثيرا منذ ذلك الحين[1].

ويتم بناء الدول الحديثة على وفق العقد الاجتماعي الذي هو تعاقد بين الأفراد والدولة بغية تنظيم الحياة، إذ بموجب العقد يتم التنازل عن جزء من حقوقهم وحرياتهم للهيئة التي ستتولى المهمة، أما الجزء الآخر من الحقوق والحريات، فبمنأى عن تدخلها، والجهة التي تتولى تقرير العهد الذي تقف عنده السلطة هي الجماعة بوصفها صاحبة السيادة[2].

ان هذا يحدث في بناء الدول الديمقراطية، أما في الأنظمة الاستبدادية، فنرى: أن الأفكار الاستبدادية المتطرفة للمجتمع تترابط مع الثقافة السياسية الاستبدادية للدولة وتخلق الشروط الثقافية والاجتماعية الملائمة لإقامة الدكتاتورية، والحفاظ عليها. أما المكونات الممكنة لهذه الثقافة السياسية، فهي فضلا عن النظام السياسي تتمثل أيضا بالنمط الأسري التقليدي والنمط الثقافي التراتبي وعلاقة السلطة بالمجتمع، وأخيرا المواقف الاستبدادية بين الناس[3].

وتتفق دراسات الأنظمة الاستبدادية على ما يبدو بعدة عناصر أساسية للاستبدادية (كما يرى فروم 1941، وبروكز 1935، وبروكر 1995)، وهي انّه[4]:

1_ توجد مجموعة من الأفكار المتطرفة ذات الطبيعة الإيديولوجية (السياسية، وأحيانا الدينية) التي تخدم كخطوط إرشاد مطلقة للحزب، والدولة، والناس بغية التقدم نحو أهداف النظام (المجيدة).

2_يوجد تنظيم مكرس لتلك الأفكار، حيث تمضي الأوامر من القمة إلى القاعدة، دون نقد من القاعدة، وبهذه الطريقة تتنامى ثقافة الطاعة السياسية العمياء للقائد والحزب.

---

(1) رسل جيه.دالتون، دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية، ترجمة: احمد يعقوب المجدوبة ومحفوظ الجبوري، ط1، دار البشير، عمان الأردن، 1996، ص257-296.

(2) حافظ علوان حمادي، حقوق الانسان، ط1، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، بغداد، 2009، ص5.

(3) مجموعة من الباحثين، علم النفس السياسي، ترجمة عبد الكريم ناصيف، الهياة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2007، ص 171.

(4) مجموعة من الباحثين، مصدر سبق ذكره/ص 169170.

3_ توجد أعمال متطرفة يدعى إليها، ويتم القيام بها لنشر تلك الأفكار، وتتمثل تلك الأعمال بإخافة أي عدو محتمل للقائد أو الحزب، وهي السلاح الأساسي لسحق المعارضة والبقاء في السلطة. أما تعريف (العدو) فغالبا ما يكون مبهما غامضا إلى درجة يمكن معها لأي كائن أن يخاف من الاعتقال، والعقاب، والتحقير، والتعذيب، وحتى الموت. وهنا إن الضحايا غالبا ما يكونون غير سياسيين: كالأقليات العرقية، والمذهبية، والدينية. ولعل ثقافة الخوف السياسية هي الأكثر تميزا للأنظمة الدكتاتورية والاستبدادية.

ان الثقافة السياسية العامة او الفرعية لا تظل كما هي باستمرار، بل يمكن ان تتغير عبر الزمن، وحتى وان تم ذلك على مهل، وقد يحدث هذا التغير بصورة غير مخططة، وذلك كنتيجة لتحول البنية الاقتصادية والاجتماعية، وتبدل النظام السياسي أو حدوث تعبئة اجتماعية، وكذلك في حالة حدوث حرب أو ثورة، وكل ذلك ينعكس على البنى المؤسساتية والفكرية والديموغرافية كما قد يكون التغيير مخططا حينما تعتمد النخبة الحاكمة على بذل جهود تربوية ترمي إلى: استبدال نظام ثقافي جديد بالنظام الثقافي السائد[1]، وفي الأنظمة الاستبدادية يتم استبدال النظام الثقافي السائد بثقافة الخوف السياسية.

وقد أشار (جبريل الموند) و(سيدني فيربا) في العام 1963م، إلى الاتجاهات المتعلقة بالسياسة والنظام السياسي بأنّها: مرتبطة بالثقافة السياسية للأمة، وتشمل اتجاهات متعددة، أهمها: شعور المواطن فيما يخص النظام السياسي (عاطفة النظام)، والتي يتم غرسها عن طريق عملية التنشئة المبكرة[2].

ان عملية التنشئة الاجتماعية تؤدي إلى صياغة شكل سلوك الفرد وآثاره في المجتمع، وتتم من قبل العائلة والمدرسة والجماعة والمصنع والدائرة.

ومما لاشك فيه: انّ الإنسان لا يرث القيم عبر (الجينات) إنّما يكتسبها من مصادر اجتماعية في مقدمتها: الأسرة والمدرسة والثقافة الفرعية (الحي السكني) والأقران ووسائل الإعلام والجامع والكنيسة.

وبدراسة دور الأسرة العراقية بالتنشئة المبكرة في المجتمع العراقي نراها كما هي في المجتمع العربي، نواة إلى التنظيم الاجتماعي والاقتصادي والفكري، إذ عن طريقها يتم زرع بذور القيم في نفوس الأطفال، وبهذا تبنى الأسس الأخلاقية لشخصية الطفل، وتوضع اللبنات الأولى في تحديد مسار سلوكه مستقبلا، فكانت الأولوية للقيم العائلية التي ركزت في الطاعة والتضحية والالتزام والتسامح والصدق والأمانة والتعاون

---

[1] كمال المنوفي، نظريات النظم السياسية، ط1، وكالة المطبوعات ، الكويت، 1985، ص197.

[2] رسل جيه.دالتون، مصدر سبق ذكره، ص259.

والتماسك والبساطة بالعيش والتعفف وتحمل مشاقة الحياة ،والصبر ، والتعقل، وحدود واضحة عندها للحلال والحرام، ومنبع ذلك كله هو: الصدق مع الله، أي التمسك بالدين.

وفي الثمانينيات من القرن الماضي تغير دور الأسرة، فلم تعدّ المصدر الأول والاهم في تشكيل المنظومة القيمية والأخلاقية للمجتمع، إذ تم تسييس الأسرة، حيث تغير دور الأب نتيجة لكونه أصبح حزبيا_بعثيا– (سواء تم إجباره أم إغرائه)، وكذلك قد يكون مقاتلا في جبهات القتال، وهنا استبدل الأب التربوي بالأب الحزبي ذي الزي العسكري مع سلاحه، وأصبح يربي أبنائه على مبدأ حب القائد وليس الوطن[1]، بل وصل الحال إلى ظهور حالات غريبة على قيم المجتمع العراقي انتهت بالسجن أو إعدام أفراد كثيرين وشى بهم أبائهم أو إخوانهم أو أخواتهم أو أزواجهم أو زوجاتهم.

أما المصدر الثاني للتنشئة، فهو: (المدرسة)، والتي يتم فيها بناء السلوك الأخلاقي، وتشكيل المنظومة الأخلاقية والقيمية (جوهر الشخصية) لدى الناشئة، إذ كانت المدرسة في الستينيات 1960م، وما قبلها غير مسيسة بالصيغة التي صارت عليها في الثمانينيات 1980م، فالمعلم يتمتع بمكانة اقتصادية مرموقة بنظر المجتمع، ومن ثمّ فانّ المدرسة بوصفها مؤسسة تربوية، والمعلم بوصفه مربيا وأنموذجا للتقاليد كان كلاهما يحظى بمكانه اجتماعية واعتبارية محترمه، وأنهما شكلا مصدرا مؤثرا وفعالا في بناء المنظومة القيمية الايجابية والمعايير الاجتماعية والأخلاقية لشخصية ناشئة عقد الستينيات وما قبلها، وانعكس ذلك على سلوكهم عندما أصبحوا راشدين، تلك هي الشخصية الأصيلة التي نشأت في ظل أوضاع الحياة الطبيعية[2].

ولكن تم تسييس المدرسة منذ منتصف السبعينيات أي أن يكون المعلم والمدرس والطلبة منتمين إلى حزب البعث وتنظيمات الفتوة وإطلاق النار في رفعة العلم ومسيرات التأييد الخ.

وفي التسعينيات تراجعت هيبة المدرسة وتدنت المكانة الاقتصادية للمعلم (أسوة بالمدرس والأستاذ الجامعي)*.

---

(1) و منذ ثمانينات من القرن الماضي خضعت العائلة لعملية تسيس والتعبئة للحرب العراقية الإيرانية من خلال (التعتيم) وقطع التيار الكهربائي، والغارات الجوية والقصف الصاروخي وصور من المعركة الخ أدى ذلك إلى زرع الخوف والقلق في نفوس النشء.

(2) قاسم حسين صالح، مصدر سبق ذكره، ص177.

(*) ففي زمن الحصار (1990_2003) تبين ان الحمّال الذي كان في الستينيات 1960 في أسفل الهرم الاقتصادي للمجتمع تقدم على معلم المدرسة الابتدائية في مكانته الاقتصادية وان مصلّح الراديو والتلفزيون تقدم في مكانته الاقتصادية على الأستاذ الجامعي الذي كان في الستينيات يتبوأ قمة الهرم الاقتصادي.

و جاء الحصار الذي اضطر أساتذة الجامعة إلى أن يعملوا (سائقو تكسي) ومدرسون يفتحون (بسطيات _ جنبر) لبيع السكائر على الرصيف، فدخل الفساد المؤسسة التربوية المسئولة عن صنع الأخلاق ليلوث الضمائر الفتية و يهيئها إلى مرحلة القبول حينما تصبح شابة لينتقل التطبيع الذي مارس عملية (ترويض الضمير) لثمانية أعوام إلى حالة (القبول) المسوغ، نفسيا ولثلاثة عشر عاما من الحصار.

وهنا نؤكد: أن تدني مستويات النمو الاقتصادي قد لا يهيئ البلدان والشعوب، لان تصبح استبدادية، بل قد تخلق مشكلات اجتماعية تثير ردود فعل استبدادية من الشعوب اليائسة أملاً بالخلاص أو التوصل إلى حلول سياسية بغض النظر كم سيكون ذلك واقعي في التخفيف من سوء وضعهم، بل أن الاقتصاد المنهار نتيجة الحصار الاقتصادي قد أدى إلى التغير في طبقات المجتمع، فظهرت لنا الطبقة الوسطى الرثة بعد ما كانت بأفضل حال، وهي التي يقع عليها عبء النهوض بالمجتمع.

ويرى علم النفس والطب النفسي أن الإحباط والخيبة والحرمان هي: الأسباب التي تقف وراء نشوء سلوك العدوان والعنف والتسلط والتناقض والتمرد في المجتمع وما يتفرع عنها من نماذج سلوكية عديدة، لأنه يرى: ان هذه النماذج السلوكية أي: التناقض والتسلط الدكتاتوري والدموي هي الاستجابة الطبيعية، ورد الفعل التلقائي الذي يواجه به المرء الإحباط والخيبة والحرمان، وهذا هو ما ينطبق تماما على سلوك المجتمع العراقي ومعاناته الطويلة مع مثل هذه الظروف المشابهة ولفترات تاريخية مديدة، ولذلك فانه يتوجب علينا ان لا نتوقع من الأفراد الذين يعانون من الإحباط والخيبة والحرمان لفترات طويلة سوى التصرفات القاسية، والسلوك المتوتر ، والغضب والتمرد شبه الدائم والثورة والتصرف المتسم بالميل نحو التخريب والعدوان بصورة عامة[1]. وكما يؤدي النظام السياسي الاستبدادي إلى بناء سيكولوجية الفساد، وذلك عن طريق الحروب والوضع السياسي غير المستقر، وتعود بدايات ظاهرة الفساد إلى (الحرب العراقية_ الإيرانية، في العام1980م)، بالمؤسسة العسكرية تحديدا بين ضبّاط وميسوري الحال من المجندين الذين يدفعون الرشوة إلى آمريهم حفاظا على حياتهم[*].

وكذلك شراء قادة عسكريين من قبل النظام السياسي عن طريق منحهم أوسمة شجاعة بمكافئات مالية ضخمة وقطع أراضي خلقت منهم فئة ثرية جدا، وولّدت لدى الضبّاط الآخرين وأبناء الشعب من ذوي المهن الأخرى الشعور بالحيف، ومن ثمّ بدأت فكرة اخذ حقهم من الدولة بالرشوة والاختلاس نجم عنها (تطبيع نفسي) مهد لقبول هذه الظاهرة.

---

[1] باقر ياسين، شخصية الفرد العراقي، ط1، دار اراس للطباعة والنشر، أربيل العراق، 2010، ص29.

[*] أو للحصول على اجازه يمارسون فيها أعمالهم التي تدر عليهم رزقا أوفر من رواتبهم.

لقد انعكس ذلك على سلوك المؤسسة العسكرية، فأصبحت أداة إلى دعم الاستبداد والتطهير العرقي والمذهبي لأبناء شعبها، ومع مرور الزمن أصبح هذا نهجها في التعامل مع المواطنين، وشتان بين هذا وذاك، أي ما حدث بالعام 1973م، في حرب تشرين، اذ منع الجيش العراقي دمشق من السقوط، وأكدت وزيرة الخارجية الإسرائيلية وقتذاك أن العراق سيدفع الثمن[1].

ومن هنا نستشف: ضعف روح المواطنة في المؤسسة العسكرية التي أصبحت قيمتها تقاس بما يحصل عليه العسكري من امتيازات.

وعليه يمكن أن تتغير الثقافة السياسية كنتيجة لعملية التعبئة الاجتماعية* التي تشير إلى تحطيم أنماط التنشئة، وانساق القيّم التقليدية مع تعريض الأفراد لأنماط تنشئة جديدة، وتلقيهم قيما جديدة تتوافق مع ثقافة الخوف السياسية، والتي هي الأكثر تميزا للأنظمة والدكتاتوريات الاستبدادية، وهكذا انه وعلى نحو لامناص منه تتغلغل في المجتمع بأكمله و المؤسسات برمتها ثقافة الخوف السياسية، والتي تميل لإنزال العقاب القاسي بأي منتهك _ ولو كان ذلك افتراضا_ يدعى(العدوان الاستبدادي)، وهذا ما أكده ادورنو وفريقه 1950، اليتماير [2].

ونتيجة لذلك تغيرت وتراجعت البنى في المجتمع، وانهارت مؤسسات الدولة، ولم تبق إلا هيكلا، والذي أسقطه الاحتلال في نيسان من العام 2003م،وانعكس ذلك على المجتمع.

و تم تطوير منظور جديد مهم بخصوص الصراع الفئوي والتمحور العرقي والمذهبي ونظرية الهيمنة الاجتماعية، حيث أصبح المواطن العراقي بفعل التراكم المتواصل للقهر والرعب المحيطبه شخصا خائفا في داخله، ووفقا الى نظرية (رايدل) في علم النفس، فانّ ذلك يؤدي إلى تنامي القلق في داخله، مما ينعكس على سلوكه ليأخذ أشكالاً مختلفة من التهور، والنفور، والتمرد، والنزوع نحو استخدام القوة، والتطبع بالسلوك

---

[1] رغد نصيف جاسم، التوجه الإسرائيلي إلى شمال العراق 19581998، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، 2000، ص 72.

* وللتعبئة الاجتماعية مؤشرات عدة من بينها: التعليم والتحضر والتعرض لمسائل الاتصال الجماهير. أما التعليم فيعدّ بمثابة أداة لبث قيم جديدة ورفع المستوى الوعي السياسي للمواطنين، إذ خلص كل من: الموند وفيربا عن طريق دراستهما عن الثقافة السياسية لخمس دول إلى أن الشخص الأكثر تعليما هو الأكثر وعيا بتأثير الحكومة والإمام بالأمور السياسية، والاستعداد للانضمام إلى التنظيمات السياسية والاضطلاع داخلها بدور ايجابي ميلا إلى التعاون مع الآخرين ينظر :كمال المنوفي، مصدر سبق ذكره، ص200.

[2] مجموعة من المؤلفين، علم النفس السياسي، مصدر سبق ذكره، ص170.

المتسم بالعنف[1]، إذ يرى عالم النفس (ابراهامسون): إن سبب العنف يعود إلى أن الفرد يتأثر بالعوامل البيئية والاجتماعية، ولكن العوامل النفسية والشخصية هي التي تعزز مدى الاستجابة، للفرد نحو البيئة التي يعيش فيها[2]، كما إن انعزال المواطن العراقي عن العالم الخارجي، بسبب الحصار قد أدى به أن يفقد التواصل الايجابي في القدرة على الاستجابة والاستفادة بشكل متبصر عن طريق التبادل الفكري والعلمي مع المجتمعات الأخرى، وهذا يؤدي إلى ترسيخ الأفكار السلبية، ونمو الأفكار الضالة التي تنشأ في الأذهان البسيطة التي لم تلق جوابا ونقاشا مع الآخرين، وهذه هي التربة الخصبة للطائفية الفئوية التي تضفي الشرعية على التفاوتات الاجتماعية والفئوية والتميز العنصري. ووفقا لما تقدم نرى: أنّ هنالك ترابط بين الثقافة السياسية الاستبدادية واستبدادية الدولة، والذي يؤدي إلى: خلق الشروط الثقافية والاجتماعية الملائمة لإقامة مجتمع ونظام سياسي دكتاتوري.وكلها نتيجة أو انعكاس إلى تغير البنى المكونة للمجتمع: البنى الاقتصادية، والبنى الديمغرافية، والبنى الفكرية، والبنى الاجتماعية، والبنى التأسيسية كما تم توضيحها.

هذه الأحداث التي مرّ بها العراق، تركت أثرها في الثقافة الاجتماعية للشعب العراقي، والثقافة الاجتماعية هي: (ليست مجموعة بسيطة مؤلفة من أجزاء متفرقة، بل هي كل متماسك ومترابط بحيث تكون الأجزاء فيها متفاعلة فيما بينها تفاعلاً قوياً يجعلها ذات طبيعة جديدة لم تكن فيها عندما كانت منفردة)[3].

وإن لكل شعب ثقافة اجتماعية تتلاءم مع نظام سياسي، إذ ليس هناك نظام سياسي يصلح للكل، أي لجميع أنماط المجتمع المتنوعة، لأن كل مجتمع يمتلك وازعاً اجتماعيا، أي سلطة اجتماعية، وهذا الوازع يُستمد من أساليب الحياة المعيشية التي تستمد من الثقافة الاجتماعية، وهذه من ثمّ تنعكس على استقرار الدولة وثبات أركانها[4].

مما تقدم نستشف: بوجود عيوب خطرة في العقد الاجتماعي بين أبناء الدولة الواحدة، وهذا يؤدي إلى: نمو الشعور الطائفي والاثني والعرقي الناجم عن سلامة عملية التحديث إن لم نقل: انعدامها، مما يولد أزمة في

---

(1) عدنان الدوري، جناح الأحداث .. المشكلة والسبب، منشورات ذات السلاسل، الكويت 1985، ص162.

(2) المصدر السابق نفسه، ص164، وللمزيد ينظر: كاظم حبيب، الاستبداد والقسوة في العراق، ط1، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، السليمانية العراق، 2005.

(3) علي حسين الوردي: دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، مطبعة العاني، بغداد، 1965، ص36.

(4) ان الوازع الاجتماعي، أي السلطة الاجتماعية تستمد من أساليب الحياة المعيشية، فمثلاً حياة البداوة التي تتسم بالبساطة المتناهية، فيكون الوازع الاجتماعي لديهم متمثلاً بشيخ القبيلة أو العشيرة، وأما سكان الحضر فالوازع الاجتماعي هنا يتمثل بسلطة قوية، لما تتسم فيه حياة سكان الحضر من تعقيد، المصدر السابق نفسه، ص37.

الثقافة الإسلامية التي لا تتفق مع الطائفية، إذ كلنا يعي: أن الدين والطائفية نقيضان، لان الأول/ يمثل الحق، والآخر/ يمثل المصالح الدنيوية.

وهكذا فان غياب أو ضعف العقد الاجتماعي قد أدى إلى:

على مستوى المواطن:

لقد ضعف عند الفرد العراقي الشعور بـ(المواطنة) فهو شخصاً خائفاً مرعوباً في داخله، وهذا يؤدي إلى: تنامي القلق في داخله هروباً من القلق، لذلك يلجأ إلى العدوان.

إن القلق يؤدي إلى: النزعة العدوانية والسيطرة والتسلط، وكلها عوامل تؤدي إلى: الصراعات السياسية الناجمة أساساً عن ظاهرة التعويض عن أعمال فاشلة يواجهها الفرد، فيحاول الانتقام من الآخرين، لأنه يعتقد: إنهم يعدّونه أدنى منزلة منهم، والمواقف التسلطية قد تكون ناجمة عن تضخم إرادة قوية لدى فرد ذي طاقة طافحة وعزم شديد، كما يمكن أن تأتي عن ضعف نفسي وتمزق داخلي عجز الفرد عن التحكم فيه، أو عجز عن فرض احترامه على الآخرين[1].

إذن العنف ضد الآخر ينتج عن إحباط داخلي، و يتمثل بالمجتمع في العنف الطائفي أو العرقي أو غيره، أي لكل من يخالفه بالرأي، وبالتأكيد، فان العنف هنا مسألة نسبية لا تشمل: كل أفراد المجتمع، ويأخذ أشكل مختلفة ابتداءًا من العنف المعنوي، ثم العنف المادي.

على مستوى الدولة:

مع ضعف مؤسسات الدولة تقوى البنى الاجتماعية التقليدية، وبخاصة القبيلة والمذهبية والاثنية، وتتقدم إلى الأمام مع تفكك السلطة المركزية، وانهيار الدولة ، لتطلب اعترافا وسلطات مقابل تقديم الحماية،كما حدث في العراق في تسعينيات القرن الماضي وما بعد انهيار الدولة في 9 نيسان من العام 2003م.

وهذه أسباب سيكولوجية لخضوع الشعب العراقي كما يوضحها لنا ادورنو وفريقه اذ يقول: إن الأسباب السيكولوجية لخضوع الشعب هو: التركيز في التقاليد والممارسات العائلية[2]. وخلاصة لكل ما تقدم: أصبحت الشخصية العراقية تتسم بالاستبداد والخضوع، ومن سمات الشخصية الاستبدادية كما يوضحها لنا الدكتور (صادق الأسود) هي: الانصياع الصارم، والخضوع الأعمى إلى القيم التقليدية في المجتمع، والطاعة العمياء الى السلطة، ونظرة متشائمة عن الطبيعة الإنسانية يقابل ذلك تذلل وخضوع نحو رؤسائه في الظاهر. ولكن في الوقت نفسه ينطوي ذلك على مشاعر سلبية شديدة إزائهم، وهو يقمع كرهه لهم، ويبذل

---

[1] صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي أُسسه وأبعاده، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1990، ص565.

[2] مجموعة باحثين، علم النفس، مصدر سبق ذكره، ص180.

جهودا كبيرة للسيطرة على نفسه، ويكيل المدح لرجال السلطة الأعلى منه، ويقمع نوازعه النقدية تجاههم، ومن هذا القمع تتأتى عناصر أخرى في تكوين الشخصية تكمن في عدم الثقة بالنفس، وبصورة عامة: أن الشخصية السلطوية موجودة لدى الإفراد غير الواثقين من أنفسهم، والذين لم يفلحوا في تكوين شخصيتهم بصورة منسقة، ولم يحققوا لها الاستقرار، كما تتميز الشخصية السلطوية بنفاد الصبر مع المعارضة، وعدم التسامح معها ، ويعطي الحق إلى الأقوياء أن يقودوا، لأنهم الأفضل ، ويستحق الضعفاء أن يكونوا في مركز التبعية دون أولئك ، وتقاس أقدار الناس بمقاييس خارجية فقط قائمة على الأوضاع الاجتماعية[1].

وبهذا تكون نتيجة الأوضاع غير الطبيعية التي مر بها الفرد العراقي، وكل من عاش على ارض العراق منذ الحرب العراقية_الإيرانية، والى هذه اللحظة من العام2014م، هي تغير الشخصية العراقية الأصيلة _ نؤكد أنها مسألة نسبية _وظهور شخصية عراقية طارئة هي وليدة الأوضاع غير الشرعية التي مرت ويمر بها العراق. إن الشخصية الطارئة هي التي تنشأ وتعيش في غير الاوضاع الطبيعية وغير المستقرة، أي بأوضاع استثنائية تتصف: بقسوتها وطول زمنها، والذي يولد الخوف من الحاضر والقلق من المستقبل.

المبحث الثالث

ثقافة الاحتماء والطائفية

في حياتنا العادية، نرى أنفسنا أعضاء لمجموعة متنوعة من الجماعات، ونحن ننتمي إليها جميعا. فكل إنسان يكمن في داخله شعور بالمواطنة التي تتمثل بمكان الإقامة والرقعة الجغرافية، فضلا عن انتماءات أخرى تتمثل بنوع الجنس والطبقة والانتماء السياسي والمهنة وعادات لطعامه واهتمامات رياضية وذوق موسيقي والتزامات اجتماعية متنوعة وتقاليد اجتماعية ... كل ما تقدم يجعلنا أعضاء في جماعات متنوعة، وكل من هذه الجمعيات التي ينتمي إليها المواطن في وقت ما تمنحه هوية معينة، وليس فيها ما يمكن إن يأخذ على انها الهوية الوحيدة للمواطن، ولا التصنيف الوحيد لعضويته في المجتمع. ولكن كل تلك التنوعات تنصهر في بوتقة واحدة هي:(المواطنة).

ولكن مع ضعف المواطنة عند الفرد العراقي ظهرت الانتماءات الفرعية. وقد أدى هذا الحال إلى ظهور أزمات سياسية واجتماعية وثقافية تقابلها الطائفية السياسية ذات الصبغة الدينية لتكون رد فعل عن ذلك[2]، ونتيجة هذه الأزمات اتجه المواطن العراقي والنظام السياسي إلى ثقافة الاحتماء.

---

[1] صادق الاسود، مصدر سبق ذكره، ص569.

[2] فرهاد ابراهيم، مصدر سبق ذكره، ص28.

إن ثقافة الاحتماء كما وضحها لنا الأستاذ الدكتور قاسم حسين صالح هي:(عندما يشاع الخوف بين الناس يتفرق إلى مجاميع أو افراد تتحكم في سلوكهم الحاجة إلى البقاء فيلجأون الى مصدر القوة او الجماعة لتحميهم، وليحصل بينهم ما أشبه بالعقد، والذي يقوم على الحماية المتبادلة[1].

إن ثقافة الاحتماء هذه أو كما تسميها الباحثة الدكتورة رغد نصيف: (الهروب النفسي) قد طبقت في العراق بصورة ضمنية وصريحة على مستوى المجتمع والنظام السياسي.

فعلى مستوى النظام الحاكم : اكتشف النظام الحاكم: انه من الصعب على نحو متزايد مواصلة سياسة (الثواب والعقاب) حالما استنفدت الدولة احتياطاتها الأولية، ورأت نفسها وجها لوجه قبالة تراجع اقتصادي في العام 1983م[2].

وفي مطلع عقد التسعينيات اتجه النظام الحاكم إلى سياسة (ثقافة الاحتماء) بعد ان أنشئ ثقافة الخوف السياسية في المجتمع – والتي وضحناها وأشرنا اليها في المبحث الثاني– والتي تقوم على شكل تراتبي، حيث ألزم كل عراقي بمرتبة لا يتخطاها إلا نادرا في سلم التراتب السياسي والاجتماعي، اذ يتمتع العرب السنة (من خلفيات عشائرية غير حضرية بشكل خاص) بمعظم الامتيازات، في حين ان بقية أفراد الشعب لا يحظون إلا بالنزر اليسير.

وهنا حدث تحول سيكولوجي خطر إذ اتجه النظام الحاكم نحو تطبيق ثقافة الاحتماء، وهذا يعني: الشعور بالانتماء إلى مصدر القوة التي تحميه، فيما تعطل الشعور بالانتماء إلى العراق. وبهدف تحقيق الأمان لنفسه من شعبه انغلق النظام الحاكم على نفسه، ووضع دوائر أمنية لحمايته تمثلت هذه الدوائر بـ: الدائرة الأولى/ من المقربين له، ثم الدائرة الثانية/ من أبناء عشيرته، وجاءت الدائرة الثالثة/ من الذين ينتمون إلى مذهبه الديني، فضلا عن الذين ينتمون إلى المذهب الأخر، ويتسمون بـ(العلمانية).

واتجه إلى الدين ليأمن من شعبه، فبدأت الحملة الإيمانية، و شرع الدين يتسلل إلى البيانات، ووصل إلى ذروته مع إضافة عبارة (الله اكبر) إلى العلم العراقي في العام 1990م، عقب التحشيدات العسكرية لقوة التحالف الدولي عشية الاستيلاء على الكويت.

كما قام النظام السابق باختلاق شجرة نسب لكي يعود الرئيس العراقي بنسبه إلى الأمام علي بن أبي طالب عليه السلام.

---

[1] قاسم حسين صالح، مصدر سبق ذكره، ص158.

[2] اريك دافيس، مذكرات دولة، ترجمة:حاتم عبد الهادي، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والترجمة، بيروت، 2008، ص288.

ومن جانب آخر فانّ النظام لم يشارك أبناء الشعب انفعاليا ووجدانيا في جميع معاناتهم من الآلام وماسي الأحداث التي كانت من صنيعته، بل تركهم يتألمون في حالة ينطبق عليها مفهوم– السادية–، والتي تعني: الشعور باللذة والمتعة عن طريق إيقاع الأذى والآلام بالآخرين.

– أما على مستوى الشعب:

فقد طبقت (ثقافة الاحتماء) بشكل مادي وملموس، وهذا ينعكس على كل من ترك العراق، وسافر إلى الخارج بحثا عن الأمان بكل إشكاله، إما النوع الأخر/ فهو: الهروب المعنوي النفسي، وهذا ما حدث عند الذين بقوا في داخل العراق.

إن المجتمع العراقي في ظل هذا القهر النفسي الحاد. والاستلاب اتجه إلى العشائر بعد أن اتجه إليها رئيس النظام لحماية نفسه بفتح مكاتب لها أضف إلى ذلك: أن أبناء الديانة المسيحية اتجهوا إلى الكنيسة التي أصبحت تقدم لهم الدعم المالي والمساعدات الغذائية.

ومع سقوط خيمة الدولة، واحتلال العراق في 2003/4/9م، وهذا ما تم فعلا من قبل الإطراف الخارجية، ومن ثم شيوع ثقافة المظلومية وثقافة الاجتثاث وتشكيل مجلس الحكم أخذت الطائفية إبعادها الواضحة في المجتمع العراقي، فأصيب الناس بالذعر مدفوعين بالحاجة إلى البقاء متفرقين بين من يلجا إلى العشيرة أو المرجعية الدينية أو التجمع الديني أو التشكيلات السياسية، أي تحول السلوك الضمني للشعب – ليس كل أبناء الشعب– إلى سلوك علني وصريح الهدف منه هو: حماية النفس بدون إيقاع الأذى بالطرف الآخر.

وفي هكذا أوضاع كان من الممكن أن تصبح الديانة والمذهب والمكانة الاجتماعية والأصل ألاثني بمثابة أساس الهوية بدلا عن المواطنة والدولة .

هنا فقد العراقيون فكرة (رأس المال الاجتماعي)، والتي أسهم بقوة في استكشافها روبرت بوتنام وآخرون، وهذه تكشف لنا كيف أن وجود هوية مشتركة مع الآخرين في الجماعات الاجتماعية نفسها يمكن أن تجعل حياة الجميع تسير بشكل أفضل في هذه الجماعة، ولهذا ينظر إلى الشعور بالانتماء إلى الجماعة الإنسانية بعدّه احد مصادر الثروة، مثل: رأس المال[1].

[1] امارتيا صن، الهوية والعنف، ترجمة: سحر توفيق، سلسلة عالم المعرفة، العدد(352)، يونيو2005، الكويت، ص 171819.

وعندئذ أصبحت حياة الفرد العراقي متمركزة حول الفرعيات، بل حول الذات، وبذلك أخفقت فكرة (رأس المال الاجتماعي).لقد أمست الهوية مصدرا للقتل _ القتل على الهوية / سني أم شيعي _ وبدون رحمة، وان ذلك تم بفعل فاعل، أي بعوامل خارجية كما حدث بتاريخ العراق، إذ تم تنمية واستغلال الهوية العسكرية الإسلامية بشكل خاطئ بعيدة كل البعد عن الدين الإسلامي المتسامح، ومدعومين بمدعي الإسلام المتطرفين المتشددي القسوة، والذي أدى إلى أن يلقى الآلاف من الناس الأبرياء فناءهم على أيدي أناس يخضعون لقيادات زعماء المجزرة ، وان التحريض على العنف يحدث بفرض هويات – طائفية– منفردة انعزالية عدوانية يناصرها ويؤيدها محترفون بارعون للإرهاب على أناس بسطاء سذج

الخاتمة:

إن من سمات المجتمعات الحديثة تعدد الانتماءات للمواطن في المجتمع إلى جماعات ذات طبيعة وأبعاد مختلفة، فهو ينتمي إلى امة والى شعب، وهو مواطن في دولة ذات نظام سياسي معين، كما انه وبحكم عقيدته الدينية ينتمي إلى هيئة اجتماعية دينية أو إلى طائفة دينية، أو له انتماء عشائري أو اثني، وعلى مستوى آخر هو: عنصر في طبقة اجتماعية معينة أو عضو في حزب سياسي أو نقابة أو جمعية، وفي كل هذه الانتماءات وغيرها يشغل الفرد مركزا، ويقوم بدور اجتماعي مرسوم، وان ذلك يحدث في الدول التي تتسم بأنظمة حكم ديمقراطي. ولكن الحال يختلف في الأنظمة الاستبدادية التي تتم فيها عملية الاتصالات من القائد إلى الأتباع بتوقع الانضباط والطاعة وتنفيذ الأوامر، وأن أي خروج عن التعليمات سيقابل بالعقاب الشديد، نتيجة لاعتماد القائد على القوة والسلطة المتاحة لعملية اتخاذ القرارات المركزية والسريعة، لكونها قرارات شخص واحد، لكنها تأخذ وقتا كبيرا لتطبيقها. أما مساهمة الأعضاء الآخرين بالتأثير في القرار فتكون معدومة.

إن ما تقدم يؤدي إلى ضياع الموارد والفساد، وظهور الأزمات الاجتماعية والثقافية والسياسية، وفقدان الشعور بالانتماء إلى الوطن، والتمركز حول الطائفة والعشيرة والعرق، بل قد تصل إلى التمركز حول الذات _الأنا_ وبهذا يتم رفض الآخر بشكل مادي أو معنوي، وهو نقيض التمدن في الأنظمة الديمقراطية، و الذي يعني: انفصالا متزايدا بين المسكن ومحل العمل، وتنوعا كبيرا للوظائف والاهتمامات، واتساعا في أفاق فرص الحياة، والمزيد من الانتقال الاجتماعي والجغرافي، وعلى أساس ذلك تأتي التغيرات بشكل تفاعل وتنظيم اجتماعيين، فتستبدل أشكال التنظيم الطائفي بعلاقات طوعية، والتي تصبح بدورها اقل تنظيما، وأكثر عفوية في تركيبها، وتعكس هذه التغيرات حقيقة كون المجتمعات اقل ترابطا وحقيقة، وان الأفراد ينصهرون في تركيب اجتماعي يزداد تعقيدا وتنافسا، وتتشتت ولاءاتهم فضلا عن حقيقة أن الولاءات للمؤسسة وللأفراد تفقد قوتها بشكل مستمر.

Conclusion:

One of the characteristics of modern societies is the multiplicity of affiliations for individuals within the society to different groups with varying nature and dimensions. An individual belongs to a nation and a people, and they are citizens in a state with a specific political system. Moreover, due to their religious beliefs, they may belong to a religious social entity or a religious sect, or they may have tribal or ethnic affiliations. On another level, they are part of a specific social class or a member of a political party, union, or association. In all these affiliations and others, the individual occupies a defined social position and plays a predetermined social role. This occurs in countries characterized by democratic governance systems.

However, the situation differs in autocratic systems where communication flows from the leader to the followers with an expectation of discipline, obedience, and execution of orders. Deviation from instructions is met with severe punishment, as the leader relies on the power and authority available for centralized and swift decision-making. The contribution of other members to influence the decision-making process is minimal.

The aforementioned leads to the squandering of resources and the emergence of social, cultural, and political crises. It results in a loss of national identity, with focus shifting towards sects, tribes, and ethnicities. In extreme cases, the focus can be centered around the self, rejecting the Other materially or morally. This stands in contrast to civilization in democratic systems, which entails an increasing separation between home and workplace, greater job diversity and interests, broader life opportunities, increased social and geographical mobility. Based on these dynamics, changes occur in an interactive and socially organized manner. Sectarian forms of organization are replaced with voluntary relationships, which in turn become less organized and more spontaneous in their structure. These changes reflect the reality that societies have become less cohesive, and individuals are assimilated into a complex and competitive social structure. Their loyalties become fragmented, and the loyalty to institutions and individuals continuously loses its strength.

In conclusion, the multiplicity of affiliations in modern societies has both positive and negative consequences. While it allows for diversity and individual freedom, it also poses challenges such as resource mismanagement, corruption, social fragmentation, and a decline in national allegiance. These issues can be observed in autocratic systems that rely on centralized control and suppress individual agency. On the other hand, democratic systems promote civic participation, social cohesion, and the development of voluntary relationships, which contribute to a more inclusive and progressive society.

المصادر :

- اريك دافيس، مذكرات دولة، ترجمة: حاتم عبد الهادي، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والترجمة، بيروت،2008.
- امارتيا صن، الهوية والعنف، ترجمة: سحر توفيق، سلسلة عالم المعرفة، العدد(352)، يونيو2005، الكويت.
- انتوني غدنز،علم الاجتماع،ترجمة: فايز الصايغ،ط4،المنظمة العربية للترجمة، بيورت،2005.
- باقر ياسين، شخصية الفرد العراقي، ط1، دار اراس للطباعة والنشر، أربيل العراق،2010.
- جميل مطر، وعلي الدين هلال، " النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1979.
- حافظ علوان حمادي، حقوق الانسان،ط1،الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، بغداد،2009.
- رسل جيه.دالتون، دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية، ترجمة: احمد يعقوب المجدوبة ومحفوظ الجبوري،ط1، دار البشير، عمان الأردن،1996.
- رشيد خيون، ضد الطائفية،العراق...جدل ما بعد نيسان2003، ط1،دار مدارات،لبنان،2011م.
- رغد نصيف جاسم، التوجه الإسرائيلي إلى شمال العراق 1958–1998، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد،2000.
- صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي أُسسه وأبعاده، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1990،.
- عبد الخاق حسين،الطائفية السياسية ومشكلة الحكم في العراق،ص1، دار ميزوبوتاميا، بغداد،2011م.
- عدنان الدوري، جناح الأحداث .. المشكلة والسبب، منشورات ذات السلاسل، الكويت 1985.
- علي حسين الوردي: دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، مطبعة العاني، بغداد، 1965.
- فرهاد ابراهيم، الطائفية والسياسة في العالم العربي،ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة،1996، نقلا عن:سعد الدين ابراهيم، تاملات في مسالة الأقليات، القاهرة،1992.
- قاسم حسين صالح، الشخصية العراقية المظهر والجوهر، ط2، دار ضفاف للطباعة والنشر، بغداد،2011م.
- كاظم حبيب، الاستبداد والقسوة في العراق،ط1، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، السليمانية العراق،2005.
- كمال المنوفي، نظريات النظم السياسية،ط1،وكالة المطبوعات ، الكويت، 1985.
- مجموعة من الباحثين، علم النفس السياسي، ترجمة عبد الكريم ناصيف، الهياة العامة السورية للكتاب، دمشق،2007.
- نسيب شمس، "الجذور التاريخية للشرق الأوسط"... الجزيرة نت، 24اب/2003.

Sources:

- Eric Davis, "Memoirs of a State," translated by Hatem Abdelhadi, 1st edition, Arab Institute for Studies and Translation, Beirut, 2008.
- Amartya Sen, "Identity and Violence," translated by Sahar Tawfiq, Al-'Alam Al-Ma'rifah series, Issue 352, June 2005, Kuwait.

- Anthony Giddens, "Sociology," translated by Fayez Al-Sayigh, 4th edition, Arab Organization for Translation, Beirut, 2005.
- Baqer Yasin, "The Personality of the Iraqi Individual," 1st edition, Aras Printing and Publishing House, Erbil, Iraq, 2010.
- Jameel Matar and Ali Al-Din Hilal, "The Arab Regional System: A Study in Arab Political Relations," Center for Arab Unity Studies, 1st edition, Beirut, 1979.
- Hafidh Alwan Hamadi, "Human Rights," 1st edition, University Printing, Publishing, and Translation House, Baghdad, 2009.
- Russel J. Dalton, "The Role of the Political Citizen in Western Democracies," translated by Ahmed Yakoub Al-Majdoubah and Mahfouz Al-Jubouri, 1st edition, Dar Al-Bashir, Amman, Jordan, 1996.
- Rashid Khayoun, "Against Sectarianism: Iraq... Post-April 2003 Debate," 1st edition, Madarat Publishing House, Lebanon, 2011.
- Raghad Naseef Jasim, "The Israeli Orientation towards Northern Iraq 1958-1998," unpublished Master's thesis, College of Political Science, University of Baghdad, 2000.
- Saad Al-Aswad, "Political Sociology: Its Foundations and Dimensions," College of Political Science, University of Baghdad, 1990.
- Abdul Khaliq Hussein, "Political Sectarianism and the Problem of Governance in Iraq," p. 1, Mizopotamia Publishing House, Baghdad, 2011.
- Adnan Al-Douri, "The Wing of Events... The Problem and the Cause," Dhat Al-Silasil Publications, Kuwait, 1985.
- Ali Hussein Al-Wardi, "A Study of the Nature of Iraqi Society," Al-Ani Printing House, Baghdad, 1965.
- Farhad Ibrahim, "Sectarianism and Politics in the Arab World," 1st edition, Maktabat Madbouli, Cairo, 1996, cited from Saad Eddin Ibrahim, "Reflections on the Minority Issue," Cairo, 1992.
- Qasim Hussein Saleh, "The Iraqi Personality: Appearance and Essence," 2nd edition, Dafaf Publishing and Printing House, Baghdad, 2011.
- Kazim Habib, "Despotism and Cruelty in Iraq," 1st edition, Hamdi Printing and Publishing Foundation, Sulaymaniyah, Iraq, 2005.
- Kamal Al-Manofi, "Theories of Political Systems," 1st edition, Al-Matba'at Agency, Kuwait, 1985.
- Group of Researchers, "Political Psychology," translated by Abdul Karim Naseef, General Syrian Publishing House, Damascus, 2007.
-Nasib Shams, "The Historical Roots of the Middle East," Al Jazeera Net, April 24, 2003.